S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2816
15 June 1988

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة عشرة بعد الالفين والثمانمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد ديلبيتش	الارجنتين
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد بيلونوغوف
	المانيا (جمهورية - الاتحادية)	الكونت يورك فون فارتنبورغ
	ايطاليا	السيد بوتشي
	البرازيل	السيد نوغويرا باتيستا
	الجزائر	السيد جودي
	زامبيا	السيد مفولا
	السنغال	السيد ساري
	الصين	السيد يو منغجيا
	فرنسا	السيد بلان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد بيرتش
	نيبال	السيد جوسي
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد والترز
	اليابان	السيد كاغامي
	يوغوسلافيا	السيد ديوكيتش

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

88-60646/A ٥٩١٣ض

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

الاعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بما أن هذه هي الجلسة الاولى التي يعقدها مجلس الامن في شهر حزيران/يونيه ، أود باسم أعضاء مجلس الامن أن أشيد بالسيد حسين جودي ، الممثل الدائم للجزائر لدى الامم المتحدة ، لاضطلاعه بمهمة رئيس مجلس الامن في شهر أيار/مايو ١٩٨٨ . وإنني لعلى يقين بأنني إذ أعرب للسفير جودي عن خالص تقديرنا للمهارة الدبلوماسية الفائقة والكياسة البارعة اللتين أدار بهما أعمال المجلس في الشهر الماضي فإنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس . وبوصفي ممثلا للارجنتين أود أيضا أن أعرب عن شكري الشخصي له لروابط الصداقة الوثيقة القائمة بيننا وبين بلديهما .

إقرار جدول الاعمال

أُقر جدول الاعمال .

الحالة في قبرص

تقرير الامين العام عن عملية الامم المتحدة في قبرص (S/19927 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي تركيا وقبرص واليونان ، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وذلك وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

حيث أنه ليس هناك إعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس ، شغل السيد تركمين (تركيا) ، والسيد موشوتاس (قبرص) ، والسيد زيبيوس (اليونان) المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أذكّر بأن أعضاء المجلس اتفقوا أثناء المشاورات على توجيه دعوة إلى السيد أوزير كوراي وفقا

للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس ، وما لم أسمع أي اعتراض ، سأعتبر أن المجلس يقرر دعوة السيد كوراي وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

حيث أنه ليس هناك إعتراض ، تقرر ذلك .

في الوقت المناسب سأدعو السيد كوراي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه .

يبدأ مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

أمام أعضاء المجلس تقرير الامين العام عن عملية الامم المتحدة في قبرص عن الفترة من ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٨ الوارد في الوثيقتين S/19927 و Add.1 . وأمام أعضاء المجلس أيضا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/19936 ، الذي أعد أثناء مشاورات المجلس .

أفهم أن المجلس مستعد الآن للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه ، وإذا لم أسمع أي اعتراض ، سأطرحه الآن للتصويت .

حيث أنه ليس هناك إعتراض ، تقرر ذلك .

أجري تصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إيطاليا ، البرازيل ، الجزائر ، زامبيا ، السنغال ، الصين ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، نيبال ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هناك ١٥ صوتا مؤيدا . أُعتمد مشروع القرار بالإجماع باعتباره القرار ٦١٤ (١٩٨٨) .

المتكلم الاول هو ممثل قبرص ، وأعطيه الكلمة الآن .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بادئ ذي بدء ، سيدي الرئيس ، أن أتقدم إليكم بتهنئة حارة بمناسبة توليكم منصب رئيس مجلس الامن الرفيع . ويسرنا بصفة خاصة أن يتراس هذه الجلسة الهامة دبلوماسي محنك وموهوب

للغاية من الارجنتين . وحيث أنني كنت سفيرا معتمدا لدى بلدكم الجميل طوال السنوات الست الماضية فإنني أجد أن هذه فرصة مناسبة لكي أعرب من جديد عن ارتياحنا التام للعلاقات الودية والتعاون القائم بين بلدينا وشعبينا .

وأود أن أثني عليكم أيضا للطريقة الممتازة التي أدرتم بها المشاورات حول مشروع القرار المعتمد توا والذي يجدد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لفترة ستة أشهر أخرى .

ونعرب عن تهانينا أيضا لصديقي وزميلي العزيز السفير حسين جودي الممثل الدائم للجزائر لدى الامم المتحدة على القيادة الممتازة التي وفرها أثناء ترأسه لمداولات المجلس خلال شهر أيار/مايو .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لاعرب عن تقديرنا العميق للامين العام للامم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار لجهوده الدؤوبة الرامية إلى ايجاد حل لمشكلة قبرص . ونحن نؤيد تأييدا تاما بعثته للمساعي الحميدة بشأن قبرص ، ونعرب عن أملنا في أن تؤدي جهوده إلى حل دائم وعادل . ونتعهد مرة أخرى له بتعاوننا الكامل والمخلص . وساكون مقصرا في واجبي لو لم أسجل تقديرنا وشكرنا للممثل الخاص للامين العام السيد أوسكار كاميليون على مساهماته الهامة وكذلك للسيد ماراك غولدنغ وكيل الامين العام وللسادة جيمز هولغر وغوستاف فيسل وغياندو مينيكو بيكو . ونعرب عن شكرنا الخاص أيضا لقائد قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص الماجور جنرال غرينيدي وضباطه وجنوده الذين يواصلون الاضطلاع بواجباتهم بموضوعية وتفان والتزام لقضية السلم ، وكذلك لجميع الحكومات التي تواصل دعم عمليات الامم المتحدة لحفظ السلم في قبرص من خلال ما تقدمه من مساهمات طوعية بالرجال والاموال .

لقد اتخذ المجلس لتوه قرارا جديدا يجدد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وهو تجديد وافقت عليه حكومتي مسبقا . إننا نرحب بذلك القرار ونعرب عن تأييدنا لكل أحكامه .

لقد انقضت ١٤ سنة منذ غزو تركيا واحتلالها لما يقرب من ٤٠ في المائة من أرض قبرص . ولايزال شعبنا مقسما بقوة جنود الاحتلال والاسلاك الشائكة واراضينا توزع على المستوطنين من تركيا ، وشعبنا تنكر عليه حقوقه الانسانية الثابتة ويمنع لاجئونا من العودة الى ديارهم واراضيهم ، ومازال مصير ١٦١٩ مفقودا مجهولا ؛ وحتى الآن لم تحترم دعوة هذا الجهاز الموقر لنقل مدينة فاروشا الى ادارة الامم المتحدة .

وفي نفس الوقت فإن عملية إضفاء الطابع التركي على الاراضي المحتلة مستمرة دون هوادة عن طريق تغيير الاسماء الجغرافية وأسماء الاماكن وتدمير تراثنا الديني والثقافي . وتقرير الامين العام الوارد في الوثيقة S/19927 بتاريخ ٣١ ايار/مايو ١٩٨٨ يتضمن اشارات وافرة الى هذه التطورات في الفقرات ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ .

ولا أعتزم أن أفصل هنا جميع جوانب مشكلة قبرص ، وهي مشكلة معروفة تماما لاعضاء هذا المجلس من البيانات التي أدلي بها سابقا في هذا المحفل وغيره من المحافل المختصة . ومشكلة قبرص في جوهرها هي مشكلة دولية هامة نتجت عن الغزو واستمرار الاحتلال العسكري والانتهاك الجسيم لحقوق الانسان الاساسية . هكذا وصفتها الجمعية العامة وهذا الجهاز الموقر ، ومن هنا جاء قرارهما بأن يبقيا هذه المشكلة الخطيرة قيد النظر المستمر . وفي ظل هذه الخلفية القاتمة وسجل الاحداث التي وثقت بقرارات متكررة إجماعية أو شبه إجماعية اتخذها مجلس الامن والجمعية العامة فإنني سأقصر ملاحظاتي على بعض التطورات التي وقعت أثناء فترة الستة أشهر الفاصلة بين آخر مداولات للمجلس والوقت الراهن .

منذ بداية العام الجديد ، مافتئت تركيا مستمرة في سياستها لتعزيز الانفصال وتجزئة جمهورية قبرص . وبلغت الاستفزازات التركية ذروتها في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ بقرار الكيان غير الشرعي في الاراضي المحتلة الذي يطلب الى الاشخاص الذين يودون

الدخول الى تلك المناطق أن يقدموا جوازات سفر لختمها بما يسمى بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

وهذا الجانب غير القانوني الجديد يمثل تطورا خطيرا لانه يشكل انتهاكا لقرارات الامم المتحدة حول مسالة قبرص ، وعلى وجه التحديد قراري مجلس الامن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) . والامين العام في تقريره يتشاطر هذا الراي تماما . ويشكل هذا التطور الخطير أيضا إهانة لسلطة وهيبة هذا الجهاز ، الذي أدان إدانة قاطعة لا لبس فيها محاولة فصل جزء من جمهورية قبرص وأعلن بطلانها وطالب بسحبها ودعا جميع الدول الى عدم الاعتراف بنتيجة العدوان هذه وبعدم تقديم أي مساعدة لها .

والنية الواضحة ، وهي تقويض بعثة المساعي الحميدة المستمرة التي يقوم بها الامين العام ، لعلها تكون بالطبع جلية للجميع . ومن الواضح أيضا أن تركيا تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذا وعن كل الإجراءات الاخرى التي تقع في الاراضي المحتلة . وإن وجود ٠٠٠ ٣٥ جندي تركي و ٠٠٠ ٦٥ مستوطن تركي يوضح ذنب أنقرة .

وطلب ختم جوازات السفر وإدخال ما يسمى ب "حدود الدولة" في مرحلة بالغة الحساسية يستهدفان تقويض المناخ المؤاتي الذي تهيأ في المنطقة ودوليا فيما يتصل بحل مشكلة قبرص ويعنيان إرساء "... إجراءات لا تصلح إلا للحدود الدولية" على النحو الذي يوضحه الامين العام في تقريره المطروح الآن على المجلس .

لقد أصبح أمرا معتادا أنه كلما طالبت السلطات الدولية تركيا باحترام ميثاق الامم المتحدة وذكرتها بالتزامها بموجب هذا الميثاق وبالقانون الدولي وكلما طلبت اليها أن تمتثل لقرارات الامم المتحدة بشان مسالة قبرص - مثلما فعل البرلمان الاوروبي الذي دعا تركيا الى تقديم جدول زمني محدد بسحب قواتها ومستوطنيها واستعادة العدالة في قبرص - فإن رد فعل الحكومة التركية عادة ما يكون سلبيا وتلجأ الي بيانات منها على سبيل المثال "إن تركيا لا تخضع للضغط" .

ومن الامثلة النموذجية على هذا التعنت تصريحات وزير الخارجية التركية السيد يلماز الذي قال في ١٨ نيسان/ابريل من هذا العام في اجتماع للجمعية الوطنية

التركية ، "من غير المطروح أن تنسحب القوات المسلحة التركية من قبرص" ؛ وقال السيد أوزال "لن يترك جندي تركي واحد أرض قبرص تحت الضغط" . ومفهوم الحكومة التركية "للكرامة" الوطنية ، فيما أخشى ، يبدو أنه يرتكز على الاستمرار في انتهاك قرارات الامم المتحدة بدلا من الامتثال لها .

وينبغي أن نذكر أن قرارات مجلس الامن قد دعت مرارا وتكرارا للانسحاب الفوري للقوات التركية . ولم تضع أية شروط على انسحابها ، سوى ان هذا الانسحاب كان يجب أن يكون فوريا . وبسبب الذرائع التركية فيما يسمى بـ "اعتبارات الامن" يطلب من المجتمع الدولي أن يقبل عناصر لا ترد ضمن أحكام قرارات الجمعية العامة أو مجلس الامن بشأن قبرص .

كيف يمكن للمرء أن يصف بيان وزير الخارجية التركية في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ومؤداه أن "القوات التركية ستظل في قبرص طالما كانت هناك حاجة اليها" وأنه "ليس من اختصاص أي طرف غير تركيا أن يحدد درجة هذه الحاجة" ؟ أليس هذا دليلا واضحا على تجاهل تركيا الكامل لقرارات الامم المتحدة وردا سلبيا على دعوة الامين العام لتركيا بأن تبدأ بتخفيض قواتها في قبرص ، على النحو الوارد في الفقرة ٦٠ من تقرير الامين العام ؟

إن محك الاختبار لاستعداد أنقرة واخلاصها في الاتفاق على حل دائم وعادل لمشكلة قبرص يتمثل في استعدادها لان تعلن رسميا سحب قواتها ومستوطنيها من جمهورية قبرص ولان تلتزم بذلك .

إن الاحتلال التركي يزداد تعقيدا نتيجة للفصل القسري لشعبنا وتجزئة جزيرتنا من خلال خط اتيلا . وترفض أنقرة الحق الشامل والمقدس لشعب قبرص ، بغض النظر عن خلفيته الإثنية ، في أن يتحرك بحرية في بلده . وهذا الحق الثابت غير القابل للتصرف يتمثل على خير وجه في الحريات الثلاث ، وهي حرية الحركة وحرية الاستيطان وحرية امتلاك الارض .

وينبغي ألاّ يغيب عن أذهاننا أن النسبة الكبرى من القبارصة الاتراك ، ولاسيما القادة السياسيين الشجعان ، لاتزال تنتقد بشدة السياسات الانفصالية لتركيا في قبرص ، وقد طالبت مؤخرا النظام القبرصي التركي بنبذ الجهود الرامية إلى تحقيق الاعتراف بالدولة الانفصالية وبأن يلغي محاولة الانفصال في أقرب وقت ممكن . وقد انتقد السيد الباي دوردوران بشدة سياسات القائد القبرصي التركي ، السيد دنكتاش ، ودعا الجانب التركي إلى التخلي عن موقفه المتعنّت وإلى أن يعمل بدلا من ذلك على وضع تدابير لزيادة الثقة بين الطائفتين على أساس حل فيدرالي في قبرص .

وتشير الدعاية التركية إلى الطائفة القبرصية التركية باعتبارها طائفة موحدة لا تريد أن تعيش في انسجام مع الطائفة القبرصية اليونانية ، وعلى هذا الاساس المشوَّه تحاول هذه الدعاية تبرير سياسات تركيا البالية المسبِّبة للشقاق . وتتشدّق تركيا ، من ناحية ، في الهيئات الدولية بدعمها للاتفاقات رفيعة المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ، التي تنص على إنشاء جمهورية اتحادية تتمتع بالسلامة الإقليمية ، ومن ناحية أخرى ، فإنها تتبع دون رحمة سياسات تستهدف تجزئة جزيرتنا وفصل شعبنا .

أود الآن أن أخوض في مسألة خطيرة تتعلق بالمستوطنين ، ونعتبرها من أخطر جوانب مشكلة قبرص . إن وجودهم كما يشير الامين العام في الوثيقة S/19927 :

"يثير قلقا كبيرا لدى حكومة قبرص ..." وقد حث على "عدم فعل أي شيء يؤدي إلى تغيير التكوين الديموغرافي للجزيرة" (S/19927 ، الفقرة ٢٥)

وفي هذا الصدد ، أود أن أذكّر المجلس بالبلاغ الذي أصدره مؤخرا الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز المنعقد من ٥ إلى ٧ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٧ ، في

نيويورك ، والذي طالب فيه وزراء ورؤساء دول عدم الانحياز بعد الإعراب عن القلق إزاء الزيادة الكبيرة لقوات الاحتلال والتدفق المستمر للمستوطنين الاجانب في الارض المحتلة ،

"... بالانسحاب الفوري لجميع قوات الاحتلال والمستوطنين الاستعماريين باعتباره أساسا ضروريا لحل مشكلة قبرص ." (A/42/681 ، الفقرة ١٠٢)

ولم تستنكر اضطراد المستوطنين سلسلة من قرارات الامم المتحدة وإعلانات حركة عدم الانحياز فحسب ، ولكن أيضا القبارصة الاتراك أنفسهم . وهذا أمر طبيعي لان المستوطنين الذين يزيد عددهم عن ٠٠٠ ٦٥ والجنود الاتراك الذين يبلغ عددهم ٠٠٠ ٣٥ في قبرص يساوون عدد السكان القبارصة الاتراك ، الذين انخفض عددهم من ٠٠٠ ١٢٠ في عام ١٩٧٤ ، وهي سنة الغزو التركي ، إلى أقل من ٠٠٠ ١٠٠ اليوم .

وقد كتبت الصحيفة القبرصية التركية "كبريس بوستاسي" مؤخرا في الكلمة الافتتاحية في صفحتها الاولى أن حقوق القبارصة الاتراك توطأ بالاقدام . ومضت قائلة إنه سيأتي يوم لن نتمكن فيه من رؤية قبارصة أتراك في الجمعية تماما كما لم نعد نرى قبارصة أتراكا في الشوارع .

وحذر مؤخرا قائد المعارضة القبرصية التركية ، اوزكر اوزغور ، من أن دمج المناطق القبرصية التي تحتلها القوات التركية منذ ١٩٧٤ في تركيا مستمر وأن فكرة قيام جمهورية اتحادية في قبرص ستتلاشى تدريجيا إذا لم توقف هذه العملية . والسيد أوزغور ، في كلامه في ندوة عقدت في ميونيخ ، بين ٢٩ و ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، قال إنه إذا لم توقف عملية الدمج في تركيا سيتغير الطابع الديموغرافي للمناطق المحتلة لصالح المستوطنين المستوردين من تركيا الذين منحوا حق المواطنة ، وحذر القبارصة الاتراك من أن هويتهم ستدمر .

إن مشكلة قبرص قد آن الاوان للتوصل إلى حل عادل ودائم لها ، في ظل ما يبدو أنه مناخ عالمي مشجع . وتعتقد حكومة بلدي أنه ينبغي لنا أن نغتنم الفرصة الراهنة التي يتيحها تحسين المناخ الدولي وأن نستخدمها كنقطة انطلاق لتحقيق نتائج إيجابية .

وبهذه الروح اقترح رئيس جمهورية قبرص ، السيد جورج فاسيليو ، الاجتماع دون أية شروط مسبقة وفي أقرب وقت ممكن مع رئيس وزراء تركيا ، السيد اوزال ، في مكان وموعد يحددهما هو نفسه . وبنفس الروح أيضا اقترح الرئيس أن يجتمع دون شروط مسبقة مع قائد الطائفة القبرصية التركية ، السيد دنكتاش ، بشرط اتخاذ الترتيبات الملائمة والجدول الزمني المعقول لاستكمال عملية المفاوضات . وإن هدف أية عملية مفاوضات جديدة ينبغي أن يتمثل في التوصل إلى حل شامل لمشكلة قبرص كما تتوخاه قرارات الامم المتحدة . فالحوار لا ينبغي أن يكون لغرض الحوار ، ولكنه ينبغي أن يكون مضمونيا وأن يستهدف تحقيق النتائج وأن يتناول العناصر الاساسية لمشكلة قبرص .

ويكتسب حل الجانب الدولي لمشكلة قبرص اهمية قصوى . ونكرر في هذا السياق دعمنا لعقد مؤتمر دولي في إطار الامم المتحدة .

وعلاوة على ذلك ، فإن الرئيس فاسيليو ، في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٨ بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، أعلن رسميا موقف الحكومة المتصل بنزع سلاح قبرص الكامل ، إذ قال :

"... نقترح تجريد القوات العسكرية لجمهورية قبرص من الاسلحة إذا ما تم انسحاب جميع القوات التركية والمستوطنين الاتراك من الجزيرة ، وتم تسريح العناصر المسلحة التي تتبناها تركيا . ويتعلق جزء من اقتراحنا بإنشاء قوة سلم دولية تحت إشراف الامم المتحدة يتفق مجلس الامن على تكوينها وصلاحيتها ويصادق على إنشائها .

"إن قبول هذا الاقتراح وتنفيذه سيكونان أعظم مساهمة من أجل وحدة قبرص وازدهارها وامنها . وستكون له آثار إيجابية أوسع على المنطقة كلها . وإنني أومن إيمانا قويا بأن هذا النهج سيخدم المصالح الحقيقية لتركيا .

..."

"ولو وضعنا في اعتبارنا أن قوات الاحتلال التركية في الجزيرة تفوق بمرات عديدة قوات جمهورية قبرص من حيث عدد أفرادها وحجم معداتها ، فإن إجمالي الوفورات التي ستتحقق نتيجة لتجريد قبرص من السلاح سيصل إلى مئات الملايين من الدولارات سنويا .

"إن عملية التجريد من السلاح هذه لن يكون من شأنها مجرد تهيئة الظروف المناسبة لحسم مشكلة قبرص فحسب بل انها تتيح أيضا الفرصة لأمور أخرى . فمن النتائج السلبية للاحتلال المستمر لجزء من قبرص تخلّف القبارصة الأتراك في التنمية الاقتصادية رغم أن قوات الاحتلال التركية ركزتهم في المناطق التي كانت قبل عام ١٩٧٤ تضم أعظم الموارد والامكانات اللازمة للانتاج .

"لذلك فإننا نتعهد الآن باستخدام الأموال التي ستوفر عن طريق نزع الطابع العسكري عن قبرص في تنمية المناطق المتخلفة اقتصاديا في قبرص ، وبالدرجة الأولى المشاريع التي سيستفيد منها القبارصة الاتراك . ويمكن أن يستخدم جزء من التوفيرات أيضا في تمويل قوة ٠السلام الدولية التي ستُنشأ ."(A/S-15/PV.4 ، ص ٨-١٠ و ١١)

اننا نكرر اليوم أمام المجلس هذا الاقتراح الرسمي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل قبرص على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل اليونان ، واعطيه الكلمة الآن .

السيد زيبوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس ، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي وأن أعرب لكم عن ايماننا العميق بأن خبراتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية ستكون نفعا كبيرا لعمل هذه الهيئة . ويجدر بي أن أضيف هنا أن علاقات الصداقة والتعاون الوثيقة القائمة بين اليونان والأرجنتين لها سمة خاصة تتمثل في مشاركتهما في "مبادرة الدول الست من أجل اقامة السلم ونزع السلاح" ، وهي مسألة تتصل في مفهومها الأوسع اتصالا وثيقا بموضوع هذه المناقشة .

وأود بالمثل أن اهنئ بحرارة السفير حسين جودي ، ممثل الجزائر ، على الطريقة الممتازة والفعالة التي اضطلع بها بمهام رئاسة مجلس الأمن خلال الشهر

المنصرم ، وأن اؤكد له بالمثل على علاقات الصداقة والتعاون الوثيقة التي تربط اليونان ببلاده .

لقد وافقت حكومة بلادي على تمديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لفترة ستة أشهر اخرى ، وذلك على أساس اعلان حكومة جمهورية قبرص ، التي تحتفظ بالصلاحية الخالصة في هذه المسألة ، عن موافقتها على ذلك .

ويعطي الأمين العام في تقريره ما يكفي من الأسباب لتأييد توصيته بتمديد الولاية . وهو يذكّرنا ببلاغة بالتوترات والآمال الراهنة المتصلة بقبرص . وان استمرار وجود قوات الاحتلال التركية في الجزيرة هو السبب الرئيسي للتوتر . وبالمثل ، فإن مبعث الأمل لدى الأمين العام يضيف الى أهمية ندائه الموجه الى الدول الأعضاء بانقاذ قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص من الصعوبات المالية التي تواجهها . وقد قيل مرارا وتكرارا انه ليس هناك ثمن أكبر من ثمن الحرب . واذا كانت مشكلة قبرص معروضة على مجلس الأمن منذ ربع قرن ، كما يذكّرنا الأمين العام عن حق بذلك ، فهذا يرجع الى أن التهديد العسكري من غزو وشيك ووقوعه فعلا كان العنصر الغالب للحالة في قبرص خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية . فلم يتم التوصل بعد الى تسوية نهائية للمشكلة بموجب مبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، يتعين علينا أن نراعي دعوة الأمين العام الى وضع تمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على أساس أكثر انصافا وتقسيم تكاليف القوة عن طريق الاشتراكات المقررة .

وهنا ، أنتهز الفرصة لأعرب من جديد عن امتنان حكومة بلادي العميق للبلدان التي أتاحت ، باسهامها بالأفراد العسكريين والمدنيين والمعدات والدعم المالي طيلة السنوات الماضية ، امكانية استمرار عمليات حفظ السلم التي تقوم بها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وأود أيضا أن أعرب عن شكري الخاص للواء غرينديل وللضباط والأفراد العاملين في القوة ، الذين يضطلعون بمهامهم الحساسة في ظل ظروف صعبة في كثير من الأحيان .

انني لا أود ان أسهب في التعليق على المسائل أو النقاط التي تناولها بوضوح وجلاء ممثل قبرص ، والتي أوافق عليها بالكامل . ولكني سأكتفي بالتعليق على مسألة حساسة واحدة ، لا تزال تحظى بالنسبة للحكومة اليونانية بالأولوية القصوى ؛ وهي المسألة الحتمية المتصلة بالانسحاب الكامل والاكيد لجميع القوات التركية من قبرص . ولن أغالي إذا قلت أن هذه المسألة ، كما ذكرت من قبل ، لا تتصل بمصداقية الأمم المتحدة في قدرتها على تطبيق المبادئ الاساسية الواردة في الميثاق وأحكام القرارات ذات الصلة فحسب ، بل وبنجاح مهمة المساعي الحميدة المنوطة بالأمين العام أيضا ، وهي المهمة التي تحظى بكامل تأييد الحكومة اليونانية . وأخيرا ، فانها تؤثر على الجوانب الرئيسية للأمن من وجهة نظر بلادي .

ولكن بالاضافة الى ذلك أود أيضا ان اؤكد على البعد الدولي للمطلب القائل بأنه لا يمكن توخي الحل لأية مشكلة اقليمية نابعة عن صراع ، يكون سببه التدخل العسكري في دولة ذات سيادة واحتلال أراضيها ، دون انسحاب جميع القوات الاجنبية . وفي هذا السياق ، وتمشيا مع نفس المطلب ، تؤيد حكومة بلادي بقوة اقتراح حكومة قبرص الداعي الى تجريد أراضي الجمهورية من السلاح بالكامل وانشاء قوة شرطة مشتركة تحت رعاية الأمم المتحدة ، تكون في وضع يسمح لها تماما بتلبية الشواغل الأمنية لكلا الطائفتين اليونانية والتركية . واذا حظي هذا الاقتراح بالقبول ، وهو الاقتراح الذي قدمه بطريقة وافية رئيس جمهورية قبرص في الدورة الاستثنائية الراهنة للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح ، فإنه سيلبي بالتأكيد الشواغل الأمنية لبلدان المنطقة كافة .

ولا تفوتني أيضا ملاحظة أنه بعد تعيين الممثل الخاص للأمين العام ، السيد أوسكار كاميليون ، قُدمت مقترحات محددة الى رئيس جمهورية قبرص والى زعامة الطائفة القبرصية التركية .

ووفقا لمقترحات الأمين العام ، ينبغي لأية تسوية شاملة أن تقوم على أساس اتفاقي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ الرفيعي المستوى . هذا هو النهج الصحيح . ولكنني أود أن اضيف ان من البديهي أن تشكل القرارات والمقررات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة

الاساس لمثل هذه التسوية بنفس القدر ، وسيكون من الافضل حتما أن يذكر ذلك بصورة صريحة في التقرير .

وينبغي الإشادة بالتقرير الذي قدمه الامين العام لانه يعبر في ملاحظاته الاساسية عن الوعي بالاحتمالات الجديدة القائمة في كسر الجمود الحالي . وفي الحقيقة ، فإن التطورات التي طرأت على العلاقات بين اليونان وتركيا ينبغي أن يكون لها أثر ايجابي على مجرى الاحداث ، ولكن ارادة رئيس جمهورية قبرص ، السيد فاسيليو ، في ايجاد مخرج جديد للتوصل الى حل عادل وقابل للاستمرار هي أساسا التي تدفع الامين العام الى التأكيد من جديد على بناء الثقة بين الطائفتين . وليس إلاّ من باب التمشي مع هذه التوقعات أن يشير الامين العام ، في إطار مهمة مساعيه الحميدة ، الى انه:

"ستتحقق فوائد عظيمة اذا بدأت تركيا في تخفيض قواتها في الجزء الشمالي من الجزيرة ." (S/19927 ، الفقرة ٦٠)

لا تزال الصورة التي يعطيها تقرير الامين العام كئيبة ، ولا يسعني إلا أن أؤكد على خطورة المشكلة التي خلقها المستوطنون القادمون إلى قبرص من تركيا ، في محاولة تقوم بها تركيا لتغيير التركيب الديموغرافي للجزيرة . ووجود القوات التركية المسلحة بأسلحة ، كما أكد التقرير نفسه على ذلك ، لم تتغير مستوياتها العالية ، (وفي الحقيقة أن غالبية الدبابات التي كان يتعين أن تُسحب ما زالت في الجزيرة) لا يزال مصدرا للقلق العميق .

وأخيرا ، ودون الرغبة في إطالة الحديث ، لا يفوتني أن أعبِّر عن القلق العميق إزاء مواصلة الزعامة القبرصية التركية القيام بمختلف الممارسات غير الشرعية الرامية إلى تغيير الوضع القائم ، كطلبها ختم جوازات السفر ، متظاهرة بوضع إجراءات تتناسب مع وجود حدود دولية غير قائمة فعلا . وقد ذكَّرنا تقرير الامين العام عن حق في هذه الحالة بقرار مجلس الامن ٥٤١ (١٩٨٣) ، الذي تجاهلته الزعامة القبرصية التركية وازدرته ازدراء كليا .

لم يفت الحكومة اليونانية أن تسهم ، عن طريق المبادرات التي اتخذتها مؤخرا للتقارب مع الحكومة التركية - في الحقيقة يختتم رئيس وزراء تركيا اليوم زيارة رسمية لاثينا - في تهيئة أفضل الظروف الممكنة لإيجاد تسوية للمشكلة القبرصية ، وخصوصا بقبول اقتراح نزع الصبغة العسكرية عن أراضي الجمهورية ، وهو اقتراح يتمشى مع ميثاق الامم المتحدة والقرارات والمقررات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة . والمبادرة الطيبة التي قامت بها اثينا واضحة وعادلة وودية . ويبقى أن نرى ما إذا كانت انقرة ستستجيب باستعداد مماثل لإيجاد حل عادل وسليم لهذه المشكلة الدولية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل اليونان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو السيد عُزير كواري ، الذي وجه إليه مجلس الامن عوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد كوراي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود أن أشكركم وأشكر بقية أعضاء مجلس الامن على إتاحة هذه الفرصة أمامي للتكلم في المجلس بشأن مسألة تمديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وغيرها من المسائل ذات الاهمية الرئيسية في سياق مسألة قبرص .

يحاول الامين العام أن يرتب اجتماعا بين زعيمي الجانبين بغية معرفة ما إذا كان بالإمكان استئناف المفاوضات الرامية إلى إقامة اتحاد مكون من طائفتين ومنطقتين . ونحن في الجانب القبرصي التركي ، نؤيد التسوية السلمية والتعايش السلمي بين الجانبين . ولهذا قبلنا بالمقترحات التي قدمها الامين العام في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، بشأن التسوية الشاملة . لكن تهرُّب الزعامة القبرصية اليونانية ورفضها لهذه المقترحات قد أديا بعملية التفاوض إلى طريق مسدود . تلك هي الحالة التي يحاول الامين العام أن يعالجها . واسمحوا لي أن أشير هنا إلى أن الاقتراح الاخير الذي قدمه الامين العام بشأن عقد اجتماع قمة جديد قد قبله الرئيس دنكتاش من حيث المبدأ .

وإزاء هذه الخلفية ، أود أن أنتقل إلى حالة الاوضاع الراهنة في قبرص ومركز البحث الحالي عن تسوية تفاوضية .

هناك في قبرص دولتان منفصلتان مستقلتان ، تمارس كل منهما سيادتها واختصاصها على أراضيها . وهذه حقيقة قائمة بغض النظر عن الموقف السياسي للأطراف الاخرى . إلا أن الاعتراف بهذا الواقع أمر واجب لان الاتحاد في قبرص لا يمكن أن يقام إلا عن طريق كيانين سياسيين يساوي المركز الذي يتمتع به أحدهما للمركز الذي يتمتع به الآخر . فالمساواة السياسية بين الشعبين شرط أساسي لإيجاد حل عادل ودائم في قبرص .

لقد أوجد المأزق الاخير في العملية التفاوضية عدم قبول القبارصة اليونانيين بمشروع الاتفاق الإطاري الذي قدمه الامين العام في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، والذي ينص على إنشاء هيكل اتحادي بمنطقتين وطائفتين في قبرص . ولقد حددت هذه الوثيقة بوضوح ، ككل متكامل ، معالم التسوية في إطار متوازن وعملي أُعد نتيجة للمحادثات المستفيضة التي دارت بين الجانبين تحت رعاية الامم المتحدة .

وبغية التغلب على الصعوبات التي تنشأ من الجانب القبرصي اليوناني ، أعربت بعض الأوساط عن أملها في إمكانية تغيير الزعامة القبرصية اليونانية نتيجة للانتخابات التي أجريت في جنوب قبرص في شباط/فبراير الماضي . ولقد تعزز هذا الأمل في البداية عندما نُجِّيَ ، في الجولة الأولى من الانتخابات ، السيد كيبريانو الذي كان في العقد الأخير ينتهج سياسة قائمة على التشدد والتعنت طوال فترة عملية التفاوض ، بل إنه في الحقيقة رفض مرتين على الأقل أثناء الأعوام الأربعة الأخيرة مبادرات الأمم المتحدة للتسوية .

وعقب انتخاب زعيم قبرصي يوناني جديد ، دعا الرئيس دنكتاش السيد فاسيليو إلى الاجتماع به في قصر ليدرا . ولكن هذه الدعوة التي وجهت بإخلاص وبحسن نية ، قد رفضها السيد فاسيليو الذي اختار أن يدعي أنه "رئيس قبرص بأكملها" ، وأنه لن يستقبل السيد دنكتاش إلا على أساس أنه زعيم للطائفة القبرصية التركية في قصره الرئاسي وأنه على استعداد للتفاوض ، بدلا من ذلك ، مع رئيس وزراء تركيا . ويفتقر رد الفعل هذا إلى الواقعية السياسية والحكمة ، ومن الواضح أنه لم يرق إلى كل التوقعات الأولية . وعلاوة على ذلك ، أعلن السيد فاسيليو ، بعد أن حلف اليمين القانونية ، أن القبارصة الأتراك من ضمن رعاياه . وقد كان هذا مجرد استفزاز . ولا حاجة بي إلى التأكيد على أن أيا من الشعبين ، في إطار حل الاتحاد المكون من طائفتين ومنطقتين ، لن يكون من رعايا الشعب الآخر .

لقد اقترح الجانب القبرصي التركي في ٣ آذار/مارس ١٩٨٨ ، بغية تيسير إعادة بناء الثقة بين الجانبين ، مجموعة من تدابير حسن النية تتضمن مختلف المجالات التي يمكن استكشاف إمكانيات التعاون فيها . وتتضمن المجالات التي يمكن أن تستكشف ، على أساس خاص ، التجارة والبلديات والقضايا البيئية والصحة والتبادل الثقافي والرياضي والعلمي ، وكذلك التعاون بين منظمتي الشرطة بشأن المسائل المعنية . ويمكن الاطلاع على النص الكامل لتدابير حسن النية التي قدمها الجانب القبرصي التركي في الوثيقة S/19578 ، المؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٨ .

وكان الهدف من تلك الاقتراحات بناء حسن الجوار القائم على الثقة المتبادلة بين الجانبين . إلا أن الجانب القبرصي اليوناني رفض تلك الاقتراحات أيضا وأهدر بذلك فرصة أخرى لاقامة اتصالات هادفة بين الجانبين .

لقد بددت الحكومة القبرصية اليونانية عبر السنوات مبالغ ضخمة من الاموال في شراء الاعتدة العسكرية الجديدة بما فيها الطائرات العمودية والمركبات المدرعة وحاملات الجنود والمدافع الحديثة المضادة للطائرات ، تحت ذريعة زيادة قدراتها الدفاعية . وقد ورد ما يلي في صحيفة "سايبرس ميل" اليومية في ٦ أيار/مايو ١٩٨٨ :

"وفقا للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن ان ... عدد قوات الحرس الوطني [القبرصي اليوناني] يبلغ ١٣ ألف جندي و ٦٠ ألفا من جنود الاحتياط ... ويذكر المعهد أيضا أن الجزيرة بها الآن ٣ آلاف جندي يوناني ، بزيادة ٥٠٠ جندي على عددهم في عام ١٩٨٧ . وهناك ٧٥٠ ضابطا يونانيا من جملة الـ ٣ آلاف فرد الذين يشكلون الحرس الوطني [القبرصي اليوناني]" .

كما أن الجانب القبرصي التركي يرصد عن كثب تقارير وردت مؤخرا تفيد بأن الادارة القبرصية اليونانية تخطط حاليا لمشروع مشترك مع اليونان لانتاج الاسلحة في جنوب قبرص . وهذا من شأنه أن يزيد من تفاقم الحالة الخطيرة أصلا ، التي نشأت عن حشد القوات وتكديس الاسلحة في قبرص الجنوبية .

وعلى الرغم من أن الرئيس دنكتاش في رسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ وموجهة الى الامين العام تم تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق الامم المتحدة (A/S-15/33) ، أوضح بجلاء موقف الجمهورية التركية لقبرص الشمالية من الآراء التي أعرب عنها السيد فاسيليو فيما يتعلق باعتبار قبرص منطقة مجردة من السلاح ، فإنني أجد من الملائم هنا أن أكرر موقفنا بشأن هذه المسألة .

إن الجمهورية ذات الطائفتين التي انشئت في عام ١٩٦٠ كانت فعلا مجردة من السلاح باستثناء جيش مشترك من القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين ، قوامه ألفان من الجنود ، وقوة شرطة مماثلة . وكانت هناك وحدة عسكرية لليونان من ٩٥٠ رجلا ووحدة

لتركيا من ٥٨٠ رجلا . ومن جميع الاعتبارات العملية كانت الدولة القبرصية دولة مجردة من السلاح .

ولكن اليونان والقبارصة اليونانيين هم الذين بدأوا من جانبهم عسكرة قبرص . فقد شكلوا أولا جيوشا سرية مكونة من عصابات سابقة كانت تنادي بضم قبرص الى اليونان . واستخدموا تلك القوات ابتداء من عام ١٩٦٣ ضد القبارصة الاتراك . وبعد انهيار المشاركة بين الطائفتين أنشأوا ما يسمى بالحرس الوطني . وهذه القوة العسكرية غير الدستورية وُضعت - ومازالت حتى الآن - تحت قيادة ضباط يونانيين - وتم تسليحها بأسلحة مشتراة من الخارج . وبموجب اتفاق سري مع القيادة القبرصية اليونانية ، أرسلت اليونان الى قبرص في عام ١٩٦٤ جيشا قوامه ٢٠ ألف جندي . وهذه الاجراءات غير القانونية مثلت مشكلة أمنية خطيرة للقبارصة الاتراك فيما بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤ . وكانت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص قد شكلت وأرسلت الى الجزيرة في عام ١٩٦٤ ، ولكن ذلك لم يحل مشكلة الأمن للقبارصة الاتراك .

هذه هي الطريقة التي سلح المعسكر اليوناني بها الجزيرة . لقد أصبح استخدام القوة العسكرية ضد القبارصة الاتراك من الحقائق اليومية ، وبلغ ذروته في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ عندما خططت اليونان لاحداث انقلاب في قبرص لضم الجزيرة اليها . ولم يكن أمام تركيا من بديل - بعد سنوات من ضبط النفس - سوى الرد على هذه الأوضاع بما تمليه حقوقها والتزاماتها التعاهدية .

وها هم الآن من قاموا بتسليح الجزيرة يحظون بنزع سلاحها . وكان يسرنا ذلك لو دلّ على تغير ما في قلوبهم وعقولهم ؛ ولكننا لا نرى في رفضهم اقتراحات الامين العام وقيامهم في الوقت ذاته بتعزيز التكديس العسكري في جنوب قبرص أي ميل الى هذا التغيير .

إن الطرفين وحدهما هما اللذان يمكنهما عن طريق المفاوضات ان يقررا كيفية التوفيق بين مصالحهما - بما في ذلك الجانب الامني من علاقاتهما - في اطار مشاركة فدرالية . ولكن الجانب القبرصي اليوناني لا يحق له تحديد كمية الامن التي ينبغي ان يتمتع بها القبارصة الاتراك .

خلال الاسبوعين الماضيين بدأنا نلحظ اتجاها جديدا ونهجا جديدا من جانب القائد القبرصي اليوناني الجديد . ويتمثل هذا الاتجاه الجديد في ابراز كل الاشياء من منظور اقتصادي : المكاسب والخسائر والدولارات وهلم جرا . وهذا شيء طبيعي تماما بالنسبة للسيد فاسيليو ، فهو اقتصادي ورجل أعمال ، ولكن عليه أن يعرف أن هناك أشياء أخرى لا يمكن الاتجار بها ، من بينها الحق في الحياة وفي الأمن . وأود أن أؤكد للقائد القبرصي اليوناني الجديد أنه لا يستطيع أن يجد قبرصيا تركيا واحدا يمكن أن يبيع حقه في الحياة والأمن بكل أموال العالم .

إن أسباب التباين الاقتصادي بين شمال قبرص وجنوبها معروفة تماما . أنها أولا ، الحظر الاقتصادي الذي فرضته الادارة القبرصية اليونانية على القبارصة الاتراك طوال الـ ٣٥ عاما الماضية ؛ وثانيا ، استيلاء الادارة القبرصية اليونانية على كل المعونة الأجنبية التي تقدم لقبرص ، واستغلالها لصالح جنوب قبرص وحده . ويجدر بالسيد فاسيليو ألا يبحث عن أي سبب آخر لهذا التباين .

أود الآن أن أشير الى مسألة حساسة تكتسب أهمية حيوية بالنسبة للجانب القبرصي التركي ، وتؤثر تأثيرا مباشرا على الجهود المبذولة بحثا عن حل لمشكلة قبرص ، وتتعلق بمبدأ أساسي وهام للغاية هو مبدأ الحياد الذي يُفترض أن تراعيه قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وكل البلدان التي تشارك فيها بقوات . وغني عن القول أن نجاح جهود صيانة السلم التي تبذلها هذه القوة يتوقف الى حد كبير على أن تقوم علاقاتها مع الطرفين على قدم المساواة .

إلا أنني آسف أن أقول أن حادثين خطيرين وقعا مؤخرا في الأرض الحرام ، اثارا تساؤلات كثيرة حول سلوك قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في اضطلاعها بواجباتها ومسؤولياتها في هذا الصدد .

الحادث الأول تورط فيه جنديان من تلك القوة أطلقا النار على مواطن قبرصي تركي كان يزاول أنشطته اليومية في مزرعته الواقعة في الأرض الحرام ، وأرديا قتيلا . ومن المزعج وغير المقبول أن تقوم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في قبرص بأنشطة

بوليسية تتنافى مع ولايتها . وهذا السلوك قابلته السلطات القبرصية التركية بأشد الاحتجاج ، كما أنه أثار بين الشعب القبرصي التركي إحساسا عميقا بالاستياء .

الحادث الثاني يتعلق بمقتل أحد الجنود الاتراك على يد الحرس الوطني القبرصي اليوناني داخل الأرض الحرام ، وفي حضور أفراد قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص الذين رفضوا التدخل لمنع هذه الجريمة البشعة . وكان قد سبق ابلاغ القائد المحلي لتلك القوة بفقد أحد الجنود الاتراك ، وطُلب اليه ان يتعاون مع السلطات القبرصية التركية لتحديد مكانه واعادته سالما الى الشمال . ولكن القوة لم تستجب لذلك . وعندما عرفت مكان الجندي بالفعل لم تبلغ الجانب القبرصي التركي بذلك ، وانتحت جانبا ترقب القبارصة اليونانيين يقتلون ذلك الجندي التركي بوحشية ، بدلا من أن تتخذ الضروري من التدابير لمنع العناصر القبرصية اليونانية المسلحة من دخول الأرض الحرام والقيام بعمليات مسلحة فيها . ومما يؤسف له أن قوة الأمم المتحدة اعترفت بأنها ليست لديها السلطة لمنع الجانب القبرصي اليوناني من التغلغل في تلك الأرض .

إننا نرى أن سلوك قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص أثناء هذين الحادثين يثير قلقا عميقا - على أقل تقدير . وأملنا الصادق أن يتخذ الأمين العام كل التدابير الضرورية لمنع تكرار مثل هذه الحوادث المؤسفة .

وقد قام الرئيس رؤوف دنكتاش والسيد كينان أتاكول وزير الخارجية والدفاع شفويا بشرح هذين الحادثين ورد فعل حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وقرارها بشأنهما ، للممثل الخاص للأمين العام . كما أبلغنا الأمين العام آراءنا كتابة . وأود أن أعلن هنا أن الجانب القبرصي التركي مازال متمسكا بموقفه وآرائه .

اننا نرى أن هناك أشياء هامة أغفلت في التقرير الحالي للأمين العام . ففي الاعراب عن الحاجة الى :

"بذل كل جهد للتغلب على ما يوجد من ارتياب ولبناء الثقة بين الطرفين" (S/19927 ، الفقرة ٦٠)

يتجاهل التقرير العرض الذي قدمه الرئيس دنكتاش للقاء الزعيم القبرصي اليوناني فور انتخابه ، كما أنه فوق كل شيء لم يرد به أي ذكر للمقترحات الودية التي عرضها الجانب القبرصي التركي والمؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٨ .

وبالاضافة الى هذا ، فان الفقرة ٥٩ من التقرير تشير الى :

"الجمود الذي عرقل في السنتين الاخيرتين مهمة المساعي الحميدة التي [يقوم بها الامين العام]" (S/19927 ، الفقرة ٥٩)

ودون ابراز الاسباب المعروفة للجمود الحالي ، فان مسؤولية عدم احراز تقدم في المفاوضات تقع على الجانب القبرصي اليوناني الذي لم يقبل الوثيقة المؤرخة في ٢٩ آذار/مارس .

ان لدينا بعض التحفظات الهامة الاخرى بشأن تقرير الامين العام ، ولكن حتى لا نضيع كثيرا من وقت المجلس ، سنبعث بها على حدة الى الامين العام .

واذ أنتقل الآن الى مسألة تمديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، أود أن أؤكد مرة أخرى أن القرار الذي اعتمده مجلس الامن توا في هذا الشأن غير مقبول اطلاقا للجانب القبرصي التركي لنفس الاسباب الرئيسية المثبتة . فالقرار يتجاهل الحقائق القائمة في قبرص ، ويقوض مبدأ المساواة السياسية بين الجانبين . والجانب القبرصي التركي يرفض رفضا قاطعا أي قرار يُفهم منه أنه يقر تسمية الجانب القبرصي اليوناني باسم "حكومة جمهورية قبرص" . بينما هذا الكيان غير الشرعي يفتقد تماما الاهلية والسلطة لتمثيل الجزيرة بأسرها .

وعلى الرغم من رفض حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية الذي لا مفر منه للقرار الحالي بكامله للاسباب المذكورة ، فانها تنحو الى قبول وجود قوات الامم

لصيانة السلم في قبرص على أراضي الجمهورية التركية لقبرص الشمالية على نفس الاساس الذي ذكر في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . ومن ثم ، فان موقفنا لا يزال يعني أن مبدأ التعاون بين سلطات الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، ومدى هذا التعاون وأنماطه واجراءاته ، لن تقوم إلا على القرارات التي تتخذها حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وحدها .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا تأييدنا لاستمرار مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الامين العام للامم المتحدة ، والتي أوكلها اليه مجلس الامن بموجب القرار ٣٦٧ (١٩٧٥) . وفي هذا الصدد ، فاننا نواصل تأييد اطار فيدرالي ثنائي الطائفة ثنائي المنطقة وذلك على النحو الوارد في مشروع الاتفاق الاطاري للامين العام والمؤرخ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، والذي يتضمن أيضا كل جوانب التسوية النهائية في قبرص . ان اعادة تنشيط المفاوضات الدولية تعتمد الى حد كبير على الالتزام بالاتفاقات المتوصل اليها بين الجانبين منذ عام ١٩٧٥ واحترامها . ولن أتناول تفاصيل هذه الاتفاقات التي توفر أسس التسوية الشاملة الممكنة ، ويكفي أن أقول ان أية تسوية ينبغي أن تراعى فيها تماما الاوضاع السياسية المتكافئة للشعبين القوميين في قبرص والمتطلبات الامنية للقبارصة الاتراك . ان جهود الجانب القبرصي اليوناني لافراد طرح بعض جوانب المسالة القبرصية للمناقشة يتعارض مع النهج الكلي المتكامل للامين العام للامم المتحدة والمتفق عليه بشكل متبادل ، ومع الوثيقة المؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ التي لا تزال مطروحة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل تركيا وأعطيه الكلمة .

السيد تركمين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، انني ممتن لكم ولسائر أعضاء مجلس الامن لهذه الفرصة التي أتحتموها لي للاشتراك في مناقشة الحالة في قبرص .

وأود أن أقدم اليكم تهاني الحارة بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه ، وأعرب لكم عن تمنيات النجاح . ويسرنا أن نرى رئيس مجلس الامن ممثلا لبلد له مع تركيا علاقات تقليدية ممتازة ، ونحن نعرف أنه يمكننا الاعتماد على مهاراتكم الدبلوماسية وحكمتكم وروحكم البناءة .

أود أيضا أن أحيي السفير جودي ممثل الجزائر ، الذي قاد المجلس بتفان واجتهاد خلال شهر أيار/مايو .

ان القرار الاجرائي الذي اعتمده المجلس توا لايزال يحتوي للاسف على عدد من العناصر الخلافية التي لنا عليها تحفظات كبيرة . ولذلك فانه لا يمكننا أن نقبل تجديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على هذا الاساس . لقد شرح السيد كوراي توا موقف حكومته بشأن أشكال وجود قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . وذلك الموقف يحظى بتأييدنا .

تأتي هذه المناقشة في أعقاب حادثين محزنين وقعا في المنطقة العازلة . وأسفر كلا الحادثين عن خسائر مؤسفة في الارواح نعتقد نحن والسلطات القبرصية التركية أنه كان من الممكن تجنبها . وان الطريقة التي تصرفت بها قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص خلال وقوع هذين الحادثين وبعدهما تتطلب دراسة جادة واتخاذ اجراء مناسب . لقد كان الحادثان محل تحقيق . لكن هناك العديد من الحقائق المؤسفة التي ظهرت بالفعل . ولا يسع المرء إلا أن يشعر بأنه لابد أن يكون هناك شيء خطأ تماما عندما تطلق النيران على مواطن قبرصي تركي من جانب قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ويترك ليموت نتيجة اصابته بسبع طلقات في جسمه بينما تسمي قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص هذا ببساطة دفاعا عن النفس . كما أنه لابد أن يكون هناك شيء خطأ عندما تبقى قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص عاجزة ضعيفة اذ ينتهك أفراد الحرس الوطني القبرصي اليوناني والشرطة القبرصية اليونانية المنطقة العازلة ويعدمون جنديا تركيا باطلاق النيران عليه بشكل متكرر بينما كان في حالة تسليم ، وذلك على نحو ما اعترفت .

ان سلوك الجانب القبرصي اليوناني في الحادث الثاني ليس سوى مؤشر مشؤوم على الاتجاهات المتعطشة للدماء . واطلاق العنان لهذه الصور تحت رقابة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص أمر يعقد الحالة . ان هناك مبررات قوية تستدعي القاء نظرة فاحصة للغاية على هذه الاحداث المزعجة . ومهما كانت نتيجة التحقيقات الجارية ، من الواضح أنه برزت في الجزيرة مسألة المصداقية والثقة في أعقاب هذين الحادثين نتيجة مسلك قيادة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ولذلك فاننا نأمل ، أن يتخذ الامين العام التدابير الملائمة اللازمة لاستعادة روح الثقة التي حظيت بها قيادة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص طويلا في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

وأود أن أؤكد مجددا تأييد حكومة بلادي الحازم لبعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها الامين العام ، ونحن ممتنون للامين العام لاخذه زمام المبادرة للترتيب لاجتماع غير رسمي بين زعماء الطائفتين القبرصية التركية والقبرصية اليونانية . ومما يذكر هنا أن هذه كانت في حقيقة الامر فكرة الرئيس دنكتاش . فقد دعا في شهر شباط/فبراير الزعيم القبرصي اليوناني المنتخب حديثا لاجتماع غير رسمي على أساس المساواة ودون المساس بمواقف الجانبين . وقد رُفض هذا العرض بطريقة مخيبة للآمال . ونأمل الآن أن تتوفر للزعيم القبرصي اليوناني الحكمة لقبول نداء الامين العام ، وذلك رغم التساؤلات التي أثارها بشأن ثباته على المبدأ .

هناك مناخ ايجابي في الظروف المحيطة بقبرص . وأشير الى تطوير العلاقات التركية اليونانية . وكما أشار زميلي اليوناني ، فان رئيس وزراء تركيا موجود في أثينا في الوقت الراهن . ونأمل أن يؤدي هذا اللقاء واللقاءات التالية الى تحقيق تفاهم وتعاون متزايدين بين البلدين . لكن أثر هذا التطور على المشكلة القبرصية ليس سوى أثر غير مباشر . فالمسألة القبرصية ينبغي تسويتها بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين ، ومع هذا ، من الواضح أن على تركيا واليونان على حد سواء أن تشجعا الطرفين على بذل جهود أكبر للتوصل الى تسوية في ظل مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الامين العام .

ان الامل في الاستفادة من المناخ الجديد في العلاقات التركية اليونانية لتحقيق مكاسب فردية في قبرص ما هو إلا انغماس في خداع النفس . ان ما يجب القيام به هو الاستفادة من هذا المناخ الايجابي للعمل بإخلاص لتحقيق تسوية سياسية شاملة في إطار الحدود التي تم وضعها خلال المفاوضات التي جرت منذ عام ١٩٧٤ . ونأمل أن يترك الجانب القبرصي اليوناني في ظل القيادة الجديدة ، التعنت والمهاترات الدعائية التي سادت خلال فترة رئاسة سلفه ، وأن يتخذ موقفا معقولا يمكّن الطرفين في قبرص من تطبيع علاقتهما على أساس الاحترام المتبادل والسعي إلى تحقيق مشاركة اتحادية . لقد آن الأوان لتلتزم القيادة القبرصية اليونانية طريق المصالحة والتوفيق مع الجانب القبرصي التركي . ان هذا التغير الحقيقي في الموقف لن يمر دون تقدير .

من المفيد دائما أن نؤكد على الحقائق والمواقف الاساسية حتى ولو كان ذلك على حساب التكرار . ولذلك سأذكّر بإيجاز بموقفنا فيما يتعلق بعملية المفاوضات التي يأمل الامين العام في إعادة تنشيطها .

أولا ، أود أن أشير إلى أنه فيما يتعلق بمعظم المشكلات الدولية ، هناك وثائق تحدد الإطار الذي يمكن من خلاله السعي إلى تسوية تفاوضية . وليس من الممكن أن نتصور تسوية هذه المشكلات بالتخلي عن هذه الوثائق الاساسية التي كانت نتيجة جهود نزيهة وجادة للتوصل إلى حل سلمي . وفيما يتعلق بمسألة قبرص ، أوكلت للامين العام مهمة القيام بالمساعي الحميدة منذ عام ١٩٧٥ . وبعد سنوات من المفاوضات التي جرت بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين وتم فيها تبادل الاقتراحات والتوصل إلى اتفاقات نفّذ البعض منها وأدى البعض الآخر إلى جولات جديدة من المحادثات وإلى وثائق جديدة . وفي آب/أغسطس ١٩٨٤ شرع الامين العام بموافقة الطرفين في مبادرة كبيرة على أساس هذه الجهود السابقة ، وأدت مبادرة الامين العام إلى صياغة اتفاق إطاري يتضمن جميع عناصر تسوية شاملة ككل متكامل . وأشير هنا إلى مشروع الاتفاق الإطاري المؤرخ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ .

من اليسير أن نثبت أن وثيقة ٢٩ آذار/مارس ليست مجرد قصاصة ورق أخرى في عملية لا نهاية لها . فعلى العكس من ذلك ، فإن الاتفاق الإطاري المقترح يتمتع بمركز خاص باعتباره أساسا للمفاوضات النهائية .

أولا ، ان كل نقطة في هذه الوثيقة هي نتيجة لمناقشات مفصّلة دارت خلال سنتين بين الأمين العام وممثلي الطرفين .

ثانيا ، عند إعداد هذه الوثيقة أطلع الأمين العام أعضاء مجلس الأمن بالأمر ، وحظي بتأييدهم القوي . ودعا المجلس عن طريق بيان للرئيس صدر بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ جميع الأطراف إلى بذل جهد خاص بالتعاون مع الأمين العام للتوصل إلى اتفاق مبكر . وكانت نتيجة هذا الجهد الخاص مشروع الاتفاق الإطاري المؤرخ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ .

ثالثا ، بعد تقديم مشروع الاتفاق إلى الطرفين بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ اتخذ الأمين العام خطوة غير معتادة هي إعطاء مشروع الاتفاق الإطاري والرسالة المرفق بها إلى رئيس مجلس الأمن وطلب تقديم نسخ منهما إلى أعضاء المجلس وقال الأمين العام إنه اتخذ هذه الخطوة ".. بسبب أهمية المرحلة التي وصلنا اليها" . (S/18102/Add.1 ، الفقرة ٨) . وبالاضافة إلى ذلك وبناء على دعوة من رئيس المجلس أعلم الأمين العام أعضاء المجلس بتاريخ ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦ بالحالة التي وصلت اليها جهوده .

أود أن استسمح المجلس في أن أقرأ مرة أخرى من رسالة التقديم التي وجهها الأمين العام إلى السيد دنكتاش والسيد كبريانو بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، والتي قال فيها ما يلي :

"كتبت اليكم في ٢٤ كانون الثاني/يناير عارضا تقييمي للنقطة التي كنا قد وصلنا اليها آنذاك واقتراحاتي بشأن الكيفية التي ينبغي مواصلة السير بها . وقد درست الآن بدقة التقارير المتعلقة بالمناقشات التي جرت مع كل من الطرفين خلال الاجتماعات على المستوى الادنى . ومن الواضح أن كلا الجانبين بذل جهدا حقيقيا للتغلب على الخلافات المتبقية . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لاعرب لكم عن تقديري للنهج البناء الذي اتبعه ممثلوكم .

"وقد أثبتت المحادثات التي جرت مع كل من الجانبين في جنيف وفي نيقوسيا انها مجدية للغاية في توضيح اهتمامات كل منهما وبينت نقاط الخلاف على جوهر القضايا التي لايزال يتعين حلها . ولقد مكّن هذا من صياغة اتفاق إطاري يحفظ كل ما تحقق منذ آب/أغسطس ١٩٨٤ ويحاول التوفيق بين الخلافات المتبقية بصورة تحمي مصالح الطائفتين على السواء .

"ويسرني أن أقدم اليكم طي هذا مشروع الاتفاق الإطاري بالصيغة التي انبثقت عن جهودنا المشتركة . وأرجو حث كل من الجانبين القيام ، عند النظر في هذا النص ، بأخذ ما يلي بعين الاعتبار :

"ان هذا الاتفاق الإطاري خطوة لا غنى عنها في عملية مستمرة . وقد اتفق الجانبان على المسائل التي سيجري التفاوض بشأنها بعد قبول الاتفاق الإطاري ، وأن يقوما بذلك بنيّة صادقة وبرغبة في قيام كل جانب بالنظر في دواعي قلق الجانب الآخر .

"ان هذه المفاوضات ستوفر لكل من الجانبين فرصا واسعة للاطمئنان لحسن نوايا الجانب الآخر ، وبينما يلزم النص الطرفين بالسير قدما نحو حل شامل ضمن إطار متفق عليه ، فإن تنفيذه سوف يعتمد في النهاية على تمكين الجانبين من التفاوض ، على أساس من الارتياح المتبادل ، بشأن المسائل التي لايزال يتعين تحقيق اتفاق بشأنها .

"ان قبول الاتفاق الإطاري سوف يتيح ، للمرة الأولى حقا ، تناول جميع القضايا المتبقية بحماس وبصورة حاسمة بوصفها كلاً متكاملا" . (S/18102/Add.1 ، المرفق الثالث)

لقد قبل الجانب القبرصي التركي وثيقة ٢٩ آذار/مارس ورفضها الجانب القبرصي اليوناني . وهنا أوقفت عملية المفاوضات . هناك منطق معكوس يحاول أن يصور الجانب الذي قبل وثيقة ٢٩ آذار/مارس بأنه هو الجانب المتعنت وبأن الجانب الذي رفض هذه

الوشيقة هو الجانب الذي يتحلى بروح التوفيق . ان قبول هذا المنطق لن يؤدي بنا إلى شيء وسيكون مصدر إرباك عندما يتعين على الطرفين أن يردّا على مقترحات الامين العام .

ان رفض وشيقة ٢٩ آذار/مارس مشكلة الجانب القبرصي ، وهذه المشكلة لا تؤثر على موقف الجانب القبرصي التركي ولا تؤثر على حقيقة أن هذه الوشيقة مطروحة حتى الآن على الطاولة . ان وشيقة ٢٩ آذار/مارس تجمع كل نقاط الاتفاق التي تم تطويرها بين الطرفين خلال سنوات طويلة من الجهود في إطار بعثة المساعي الحميدة للأمين العام . ولا يمكن تناول نقاط الاتفاق هذه على نحو انتقائي في نفس الوقت الذي يجري فيه تجاهل الإطار العام الذي صيغت فيه هذه النقاط . من الواضح تماما أن هذه النقاط ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار ككل بغية التوصل إلى تسوية شاملة .

أود الآن أن أتناول بعض النقاط التي أثارها ممثل اليونان والسفير موشوتاس .

لقد قيل الكثير عمّا يسمى مشكلة المستوطنين . وأعتقد أنه سيكون من المفيد أن أكرر هنا ما سبق أن قلته في المجلس في اجتماعه الاخير .

وساستشهد بما قلته حينذاك :

"وانني أذكّر [السفير موشوتاس] بأن القبارصة اليونانيين قد نسوا هذه المسألة منذ سنوات عديدة . ولم يشيروها خلال المناقشات التي دارت طيلة عامين مع الامين العام ، وأدت الى مشروع اتفاق ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ . ومنذ ذلك الوقت ، لم يحدث شيء يشير اهتمام القبارصة اليونانيين . ولذلك فإن هذا العويل بشأن ما يسمى بالمستوطنين عويل مصطنع تماما .

"ولكن هناك حقيقة واحدة ينبغي ألا تنسى . إن تركيا يبلغ تعداد سكانها ما يقرب من ٥٥ مليونا ، واذا ما أراد الجانب التركي حقا أن يغير الهيكل السكاني في قبرص ، لفعل ذلك بسهولة منذ وقت طويل . ويتضح من معدل السكان في شمال قبرص وجنوبها أن الجانب التركي لم يتبع هذه السياسة . وبالفعل ، لسنا بحاجة الى هذه السياسة ، لأن النهج السياسي الذي يتبعه الجانب التركي في تناول المشكلة القبرصية لا يرتكز على اعتبارات عددية وانما على مفهوم المساواة السياسية للجانبين ، بصرف النظر عن معدل السكان .

"إن القبارصة اليونانيين يعرفون تماما أنه خلال السنوات الماضية ظلت الهجرة الى شمال قبرص عند عدد غير كبير . وحقيقة أن معدل السكان بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك لم يتغير خلال هذه السنوات كلها ، تشهد على زيف الدعاية القبرصية اليونانية .

"ولأختتم ملاحظاتي بشأن هذه المسألة ، أؤكد أن قبول الجمهورية التركية لقبرص الشمالية للمهاجرين أو للعمال من الخارج لا يخضع لأية قيود وانما لقوانينها ولوائحها في هذا الشأن . والى أن يتم التوصل الى تسوية تضمن المشاركة في السيادة ، فإن الجزء التركي من الجزيرة يتمتع بالسيادة شأنه شأن الجانب اليوناني" . (S/PV.2771 ، ص ٥٦-٥٧)

هل لي أن أضيف ، في هذا الصدد ، أننا نعرف أن هناك هجرة كبيرة تتم في جنوب الجزيرة ، ونعرف ذلك بسبب أعمال العنف السياسي المتكررة الناتجة عن هذا التدفق .

وحيث أن القبارصة الاتراك لا يثيرون أية اعتراضات على هذه الهجرة ، ينبغي أن يكف القبارصة اليونانيون عن هذا الهراء حول المستوطنين في الشمال . وأنهم يعرفون أن تعداد السكان في الشمال قد ظل مستقرا نوعا ما خلال السنوات العشر الماضية ، ولكن من الواضح أن العنف السياسي في الجنوب والدعم الذي تقدمه الحكومة القبرصية اليونانية للارهابيين من جميع الأنواع والجنسيات قد أديا الى قلق السلطات في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، وقد يكون ذلك أحد الأسباب التي دعت الى اتخاذ المزيد من التدابير الأكثر تشددا للرقابة عند الحدود .

وأود أن أعقب أيضا على اقتراح نزع السلاح في قبرص والذي قدم باعتباره العلاج الوحيد لكل المشاكل التي تعاني منها قبرص . وقد أوضح السيد كوراي المسألة ، بيد أنني أود أن أضيف بعض الملاحظات .

إن هذه المسألة ، في رأينا ، لا يمكن مناقشتها بمعزل عن المسائل الأخرى . فهي تمس مباشرة المصالح الأمنية للقبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين في اطار حكومة اتحادية . وبالتالي ، لا يمكن تناولها على نحو مجد إلا في اطار تسوية شاملة . وأن أي شخص استمع الى البيانات التي أدلي بها في الجمعية العامة خلال الدورة الاستثنائية الحالية المكرسة لنزع السلاح ما كان يمكن أن يغفل نقطة محددة وهامة أشار اليها العديد من المتكلمين . إن نزع السلاح في حد ذاته ليس وسيلة لحسم المشاكل الاقليمية . بل على العكس ، فقد تنجم عن هذا النهج عواقب وخيمة ترقى الى مستوى الكارثة . ينبغي تناول الأسباب الكامنة وراء الخلافات السياسية والمواجهة للتوصل الى حلول سلمية لهذه المشاكل . وأكد رئيس الوزراء ، السيد أوزال في بيانه ما يلي :

"يجب أن تحل المشكلات الاقليمية سلميا ، ويجب أن يتحسن التفاهم الدولي حتى يمكن الاعتماد على تدابير نزع السلاح لتعزيز الأمن والاستقرار" .

(A/S-15/PV.6 ، ص ٦-١٠)

وأشار السيد جيفري هاو في بيانه البليغ الى نقطة مماثلة حيث أكد على الصلة بين الأمن ونزع السلاح قائلا :

"نزع السلاح لا يمكن أن يحدث في فراغ ، وليس من الصواب بأي حال التكلم عنه بوصفه غاية مجردة في حد ذاتها . فنزع السلاح يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالأمن . ولن يناقش أحد نزع السلاح مناقشة جادة اذا ما كان يستشعر بالفعل انعدام الأمن . لذا فإن مما يتسم بأهمية حاسمة معالجة السبب الجذري للمجابهة العسكرية ، ألا وهو التوترات التي تعزز عدم الأمن . فنزع السلاح لا يمكن أن يضطلع في حد ذاته بعبء حسم هذه التوترات" . (A/S-15/PV.10 ص ٢٨ و ٢٩-٣٠)

وبالاضافة الى هذا المبدأ الاساسي ، ثمة تجربة تاريخية لا يمكن تجاهلها . إن الجمهورية ثنائية الطائفة التي انشئت في عام ١٩٦٠ في قبرص كانت منزوعة السلاح بالفعل ، غير أن القبارصة اليونانيين واليونان عسكروا قبرص بشكل انفرادي . ولقد استرعى الرئيس دنكتاش الانتباه الى هذه الحقيقة التاريخية في رسالته الأخيرة الموجهة الى الأمين العام . لا ينبغي أن يندهش القبارصة اليونانيون عندما تبدو كلمات الطرف المسؤول عن عسكرة قبرص بالدعوة الى تجريدها من السلاح غير مقنعة بالنسبة للطرف الآخر . ذلك أن نزع السلاح في ظل الظروف الراهنة سيعني ، بايجاز ، الانعدام الكامل للأمن بالنسبة للقبارصة الاتراك والسيطرة الكاملة للقبارصة اليونانيين بسبب تفوقهم العددي . وهذا يعني ازالة الرادع الذي يمنع القبارصة اليونانيين من اعادة اقامة احتكارهم القمعي السابق للسلطة السياسية عن طريق القوة . وينبغي أن يفهم السيد فاسيليو أن المسألة الحيوية ، بالنسبة للقبارصة الأتراك ، في ظل المحنة التي عانوا منها منذ عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٧٤ هي الأمن .

وليس من المرجح أن يقتنع القبارصة الاتراك باقتراح السيد فاسيليو بشأن استخدام الأرصدة الموفرة من نزع السلاح للتنمية في المناطق التي تخلفت اقتصاديا . فالحقيقة ، أن مستوى معيشة القبارصة اليونانيين أعلى بكثير من مستوى القبارصة الاتراك ، ولكنه من السذاجة أن يفترض أن القبارصة الاتراك سيستبدلون حريتهم وأمنهم وكرامتهم بوعد مشكوك فيه برفاهية أكبر . فكيف يمكنهم أن ينسوا المثل المعروف عن ضرورة توخي الحذر من الرجل الذي يحمل الهدايا ؟

في الختام ، أود أن أعقّب على نداء الأمين العام لتخفيض القوات التركية في شمال قبرص .

ينبغي أن نوضح أولا ان القوات التركية ليست القوات غير القبرصية الوحيدة في الجزيرة . واذا كان عدد القوات التركية أكبر ، فالسبب هو أن الحاجة اليها أكبر نظرا لعجز القبارصة الاتراك عن الدفاع عن أنفسهم في مواجهة التهديد العكسري للقبارصة اليونانيين .

وفي الجنوب ، فإن حجم القوات اليونانية أصغر ولكنها هامة فالقبارصة اليونانيون عززوا قواتهم المسلحة نوعا وكما لعدة سنوات ولايزالون يمدونها بقدرات هجومية . وبالتالي ، فإن توجيه نداء انفرادي لا يعكس ، في رأينا نهجا متوازنا .

ومن جهة أخرى ، أوضحت الحكومة التركية دائما أن مستوى قواتها الموجودة في شمال قبرص يتناسب والتقييم الذي تقوم به الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وتركيا فيما يتعلق بالقدرة والتهديد العسكريين اللذين يواجهان القبارصة الاتراك من الجنوب . ولهذا السبب ، فإن مستوى القوات التركية قد تذبذب عبر السنوات الأربع عشرة الماضية .

ومن المعروف أن الحكومة التركية تؤيد رسميا تأييدا راسخا المفاوضات بين الطرفين على أساس مشروع الاتفاق الاطاري في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ الذي تقدم به الأمين العام . فهذه الوثيقة تتوخى وضع جدول زمني لانسحاب القوات غير القبرصية في اطار تسوية شاملة . ومنذ عام ١٩٧٤ تجري المفاوضات بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين على افتراض انسحاب القوات غير القبرصية اذا ما استطاع الطرفان الاتفاق على تسوية . ولم يجر التفكير في الانسحاب المسبق للقوات أو التفاوض حوله في أي وقت من الأوقات . وينبغي أن يكون من الواضح أن تركيا تؤيد تسوية تفاوضية في قبرص ، ولكنها لا تتمكن في ظل أي ظرف من الظروف أن توافق على تقويض أمن القبارصة الاتراك عن طريق سحب قواتها أو تخفيضها في وقت سابق لأوانه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

وقد طلب ممثل قبرص الكلمة . وأعطيه إياها .

السيد موشوتاي (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتمسك السفير تركمين بوشيقة آذار/مارس لعام ١٩٨٦ كما لو كانت البداية والنهاية للجهود التفاوضية للأمين العام بشأن قبرص . وهو ينسى أن بعثة المساعي الحميدة للأمين العام عملية مستمرة على أساس القبول المتبادل لأفكاره ، وأن الأمين العام مكلف بالاستمرار في تقديم الاقتراحات والأفكار لحل مشكلة قبرص . وقد تم بالفعل اعطاؤه هذه الولاية اليوم .

وكما قال الأمين العام في تقريره في الوثيقة S/18491 :

"لا أستطيع ، ما أبقى مجلس الأمن على ولايتي ، أن أسمح لمهمة بذل المساعي الحميدة أن تتجمد إما لأن أحد الطرفين يرفض اقتراحا محددا ، أو لأن الجانب الآخر يصرّ ، بعد قبول اقتراح ، على أنه لا يمكن لجهودي أن تمضي قدما إلى أن يقبل الجانب الآخر ذلك الاقتراح" . (S/18491 ، الفقرة ٥٤)

ولا نتفق فقط مع الأمين العام ، ولكننا نذكر أيضا الممثل الدائم لتركيا برفض وثيقة نيسان/ابريل ١٩٨٥ - يبدو أنهم قد نسوها - برفضهم اقتراح الأمين العام بالمحادثات المتوازية ، في عام ١٩٨٧ ؛ وبالطبع تجاهلهم الكامل ، بل والمزدري ، لكل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بمسألة قبرص .

ونعتقد أنه لابد من استمرار جهود الأمين العام ، ونحن نؤيده تأييدا كاملا .

إن اقتراحنا بنزع سلاح الجزيرة ، وهو الاقتراح الوارد في الاتفاق رفيع المستوى لعام ١٩٧٩ ، يضع في الاعتبار أمن الطائفة القبرصية التركية ، ولابد أن أضيف هنا ، أمن كل القبارصة .

وذريعة الفجوة الأمنية التي استخدمها الجانب التركي حيلة لا يمكن أن يكون لها تفسير إلا أنها محاولة لايجاد ذريعة تؤيد سياسته الرامية إلى ادامة وجود قوات الاحتلال التركية في قبرص .

وإذا كان الجانب التركي حريصا على التوصل إلى حل ، فعليه أن يحزم أمـــره : أمامه اقتراح الامين العام باستئناف المحادثات ، وأمامه اقتراحنا بنزع الســـلاح ، وهناك أيضا القرارات الملزمة الصادرة عن مجلس الامن التي تدعو إلى انسحاب القـــوات التركية .

ينكر السفير تركمين وجود مستوطنين ، وأحسبه أنه لم يختر الوقت المناســـب ليفعل ذلك ، وقد ثبت وجود المستوطنين في التقرير الحالي للامين العام ، الذي ذكـــر بالتحديد :

"وما برح وجود مستوطنين من تركيا في الجزء الشمالي من الجزيـــرة يثير قلقا كبيرا لدى حكومة قبرص" . (S/19927 ، الفقرة ٣٥)

ومع ذلك أود أن أذكّر زميلي التركي باقتراحنا بتاليف لجنة من الخبـــراء القانونيين للتحقيق في هذه المسالة الخطيرة . ولو أن تركيا ليس لديها ما تخفيـــه ، فلم تقبل اقتراحنا ؟ وأعفيه من ذكر البيان الناضح بالسخرية الذي وجّهه السيـــد أوزغور إلى من يدعى غورلير عندما حاول الاخير أن يبلغه بأن هؤلاء ليسو إلاّ أتراكـــا عائدين . ولإعلام الاعضاء الجدد في مجلس الامن ، أقتبس ما يلي :

"هل تحاول أن تخدعنا نحن أيضا بأن تقول ما تقوله للاجانب ؟ كن أكثر جدية يا سيد غورلير" .

وتكلم السفير تركمين عن نظرتي الاقتصادية إلى المسالة . وقد وصفت مجلـــة التقدم الاقتصادية عندنا بأنه "نصف معجزة" مع اعتبار أن قبرص قد قسمت إلى شطريـــن بسبب الغزو والاحتلال . فعلنا هذا بالعمل الشاق ، ومن منطلق رغبتنا في البقاء ، لـــم نفرض ، ولن نفرض حظرا اقتصاديا على أشقائنا القبارصة الاتراك . إن ما نفعلـــه ، قانونيا عن طريق المحاكم الدولية ، هو أن نحاول حماية ممتلكاتهم الواقعة تحـــت الاحتلال ، التي اغتصبتها قوات الاحتلال التركية والمستوطنون الاتراك .

تكلم الجانب التركي عن "الشعبين" في قبرص . هناك شعب واحد في قبـــرص ، والدستور ينص على ذلك هناك ، بالفعل ، طائفتان ، بعضنا يونانيون ، والبعض الآخـــر أتراك ، بعضنا يذهب إلى الكنيسة ويذهب البعض الآخر إلى المسجد . ولكن ليس هناك إلا

شعب واحد . وليس هناك حدود في قبرص ، ولا يوجد ختم جوازات السفر داخل البلد الواحد ، ولن يقبل شيء من هذا في قبرص .

وتردد سؤال عن أننا نسلّح أنفسنا . تصوروا ، قبرص الصغيرة ، يحتلها مسارد ، ويخافون منا إذا اشترينا طائرتين عموديتين . هذا حقا شيء يجب أن يعيد السفير تركمين التفكير فيه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ممثل اليونان طلب الكلمة ، وأعطيه إياها .

السيد زيبوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لن أعقّب على كل النقاط التي ذكرها زميلي العالم بالامور السيد تركمين ، ولكنني لابد أن أوضح بعض الامور .

إن نزع السلاح هو امتداد لمبدأ انسحاب كل القوات الاجنبية من أرض أية دولة ذات سيادة . وعندما نشير إلى هذه الفكرة يجب أن يكون واضحا تماما ما يقصد بالشرعية الدولية . وماذا يقصد بحكم القانون . ولا يمكن التوصل إلى حل بتجاهل هذا المبدأ الاساسي . فإن صيانة السلم وحماية السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لاي بلد لا يمكن أن تقبل استثناء بقبول أي شكل من أشكال الوجود العسكري في دولة ذات سيادة أو احتلالها من قِبَل بلد أجنبي ، هذه نقطة .

والنقطة الاخرى هي أنه لابد من التمييز بين هذه القاعدة وقاعدة الامن ، فمن واجب وحق أي بلد أن ينظم أمنه داخل حدوده . ووجود القوات الاجنبية في بلد آخر غير مقبول ، قانونيا وتاريخيا معا .

لقد عشنا تجربة الاحتلال العسكري الاجنبي ، ولا يمكن أن نمحوا بعض الذكريات من ذاكرتنا . ولذلك فإننا نصرّ على عدم جواز وجود قوات عسكرية أجنبية في دولة ذات سيادة .

ومما يعتبر امتدادا لذلك التوصل إلى مستوى مرض من الامن لكلتا الطائفتين القبرصيتين . ولهذا نؤيد اقتراح نزع السلاح الكامل لقبرص ، التي يقال ، لسوء الطالع ، إنه يوجد على أرضها أعلى نسبة من القوات العسكرية في المتر المربع الواحد . وإذا كان ذلك صحيحا . وأخشى أن يكون صحيحا ، فهذه حقيقة مؤلمة جدا .

النقطة الثانية التي أردت أن أشيرها هي أنه ينبغي لنا أن نتكلم بصراحة عندما نستخدم فكرة القبول بحل يتوخى دولة اتحادية ، بينما نتكلم في الوقت ذاته عن دولتين من الناحية القانونية في هذه المرحلة . يجب أن نكون واضحين جدا . وأشير هنا الى الملاحظات التي أبداها السيد كوراى . فلنكن واضحين جدا ولا نخلط بين القضايا . فلدينا دولة قبرص ذات السيادة المعترف بها دوليا ، التي تسعى بحق الى تحرير جزء من أراضيها من وجود قوات أجنبية ، وهذا هو السبب الذي حدا بنا الى أن نؤيد تأييدا كاملا اقتراح الرئيس فاسيليو أن يجتمع برئيس الوزراء أوزال لبحث تلك المشكلة ذات الاهمية الرئيسية بالنسبة له .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة لممثل تركيا .

السيد تركمين (تركيا) (ترجمة شفوية عن لانكليزية) : أود أن أرد بإيجاز على ممثل اليونان . فقد أشار الى مسألة حكم القانون فيما يتعلق بوجود القوات التركية في قبرص . إنني لا أحبذ أن أفعل هذا في الوقت الذي يتواجد فيه رئيس وزرائنا في اثينا ، وفي الوقت الذي نحاول فيه العمل على إيجاد مناخ أفضل بين البلدين ، ولكن يتعين عليّ أن أذكّره بأنه اذا كان هناك بلد انتهك القانون الدولي في قبرص فإنه اليونان نفسه . فقد أرسلت الى قبرص ما بين عام ١٩٦٤ و ١٩٧٧ ما يربو على عشرين ألف جندي بصورة غير مشروعة وحاولت ضم الجزيرة في عام ١٩٧٤ .

وبالطبع فإن ممثل اليونان سيقول الآن "أجل ، إن هذا وقع في ظل الديكتاتورية في اليونان" . إلا أن المسألة أيضا تتصل بمبدأ من مبادئ القانون الدولي ، ذلك أن البلدان مسؤولة عن أعمالها بغض النظر عن هوية حكوماتها .

والمسألة الاخرى التي أود أن ألقي عليها بعض الضوء هي مسألة الدولتين . ما من أحد يعترض على وجود دولة واحدة في قبرص . وستكون هناك دولة واحدة في قبرص اذا تم التوصل الى اتفاق بين الجانبين ، ولكن طالما أن الاتفاق لم يحدث ستكون هناك دولتان في قبرص . إن هذه حقيقة . إن هذا هو واقع الحال ولا يمكن لأي شيء أن يغير هذا الواقع .

أود أن أقول شيئا آخر فيما يتصل بالإصرار على سحب القوات التركية . أعتقد أنه ينبغي لنا أن نفكر في هذا ، ذلك لو أن القبارصة اليونان قبلوا اتفاق ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، الذي انقض عليه عامان ونصف تقريبا ، لكانت القوات التركية قد سحبت بحلول هذا الوقت . ليس لهم إلا أن يلوموا أنفسهم على استمرار وجودها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لدي سؤال أوجهه لممثل تركيا . لقد قال ، لكانت القوات التركية قد سحبت . هل يعني جميع القوات التركية ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان .

السيد زيبيوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : جملة واحد فقط . أعتقد أن السيد تركمين بكل تأكيد استشهد بما قلته على نحو خاطئ ، أو أنه لم يفهمني اذا كان يفكر أنني أؤيد أية حجة ساقها المتآمرون والعملاء ليلحقوا ببلدي ما ألحقوه به . إنني لم أبن أبدا حجتي على ذلك . إنني أبني حجتي على حقيقة أن وجود القوات العسكرية في قبرص كان منذ استقلال قبرص في عام ١٩٦٠ بقبول واتفاق بين دولتين ذاتي سيادة في حين أن وجود القوات التركية في قبرص الآن بدون أي اتفاق - وهذا هو الفارق الكبير . إنها موجودة هناك بمقتضى عملية احتلال عسكري ، وهو أمر غير مقبول وأدانته هذه المنظمة بعبارات واضحة كل الوضوح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة لممثل تركيا .

السيد تركمين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : توضيح واحد موجز جدا . لقد توخى مشروع الاتفاق الإطاري المؤرخ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ إجراء مفاوضات بشأن جدول زمني لسحب القوات غير القبرصية جميعها وليس القوات التركية فقط . إن ما قصدت قوله إنه لو قبل مشروع الاتفاق الإطاري المؤرخ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، ولو أن المفاوضات أجريت ، لكان من الجائز جدا الآن أن يكون هناك اتفاق أو تسوية تمكن من سحب القوات التركية وغيرها من القوات أيضا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة لممثل قبرص .

السيد موشوتاي (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أردت فقط أن أذكّر أعضاء المجلس بأن السيد دنكتاش في بيانه المتعلق بسحب القوات أشار اليها على أنها القوات التركية باستثناء القوات التي ستبقى هناك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ليس هناك متكلمون آخرون . وبهذا يكون مجلس الامن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥